أ.د.عبدالحسين العنبكي *: تصدير طماطة العراق.. بين الانتحار والابتزاز

توقفت سيدة لتسال البائع في سوق الخضروات في البصرة عن سعر كيلو الطماطة في صيف تموز اللاهب 2019، الإجابة كانت جاهزة لأنه معتاد على البيع بنفس السعر منذ الصباح ، قال خالتي (الصندوق ب 2000 دينار فقط) والصندوق يعادل (22-25 كيلو طماطة) ، السيدة مبتسمة (الله يديم الرخص) ، فالسيدة مستهلكة ومن حقها ان تفرح بهذا السعر البخس ، ولكن هذا السعر ذاته كان سبباً في انتحار احد منتجي الطماطة في البصرة.

قبل يومين من ابتسامة السيدة المستهلكة، وبعد ان يأس من الحياة واغرق بالمديونية ، قد يكون منتج بسيط ، فمحصول الطماطة في العراق يجيد زراعته بسطاء الفلاحين ، الا ان (المنتج المنتحر) كان قد طمح الى ادخال التقنيات الحديثة ، فالعراق وخاصة البصرة يعاني من شحة مياه خانقة ، تركيا حبست مياه دجلة والفرات لملىء سدودها وايران كذلك حولت مسار بعض الأنهر الصغيرة ، لقد ادخل المنتج السقي بالتنقيط واستصلح ارضاً اكبر

لزراعتها للاستفادة من اقتصاديات الحجم الواسع بغية تقليل الكلف واستخدم افضل الأسمدة والمبيدات وانتج افضل الطماطة واوفرها غلة ، الا انه لم يتمكن من تسويقها فالسعر الذي افرح السيدة المستهلكة، لا يغطي حتى نصف كلفة انتاج الطماطة، والرجل قد اخذ قروض من المصرف الزراعي على امل ان يتم تسديدها من عائد مزرعة الطماطة ، ولكن آماله وئدت وخسائره عظمت، تعصب كثيرا وناشد فلا مجيب فدمر أطنان من الطماطة عسى ان يشفي غليله دون جدوى اذ لم يشفيه الا الانتحار ليطلق صرخة مقموعة منذ زمن الطاغية صدام الذي كمم افواه الخلق، ولم يفلح حكام اليوم من سماعها لانهم سحبوا الكمامات من افواه الناس ليتكلموا بما يحلوا لهم وصموا بها اذانهم فلا يسمعوا احدا .

أولا: لماذا استسهل المنتج.. الانتحار على إجراءات تصدير الطماطة؟:

لم اجد في اللوائح والقوانين ما يمنع المنتج من تصدير انتاجه من الطماطة خارج العراق لإشباع طلب اجنبي على منتج محلي ، لكنه (المنتج) يجهل إمكانية التصدير ، فعند الله الأصل في الأشياء الاباحة ولديه قائمة محرمات ، بينما عند حكومات العراق الأصل في الأشياء المنع ويمكن ان تحصل استثناءات ، تلك الاستثناءات اللعينة الانتقائية من جوانب عدة ، من حيث لمن تعطى؟، وكم تعطى؟، وبكم تعطى؟، ومتى تعطى؟ ، تلك الاستثناءات التي تدخلك في نفق من استحصال الموافقات والاجازات والتدقيقات والتأخيرات والتسويفات والمماطلات الإدارية ولكل موافقة تنقلك من حلقة إدارية لأخرى تطلب منك الحلقة الأخرى صحة صدور الوثيقة السابقة ، فانت تدور بشكل حلزوني لا ينتهي، وعليك ان ترش الرشا في ادراج المكاتب أينما مررت، فما كان على منتج الطماطة سوى ان يقارن بين جدوى التصدير وكلفه وجدوى الانتحار فكان الانتحار اسهل واربح واسرع واقل كلفة على الأقل في معايير الدنيا المادية، لان غضبه وانفعاله قد جعل الشيطان يسدل امام بصيرته التفكير في الاخرة ، مقارنة بجدوى التصدير وحجم الرشا التي عليه دفعها وهي كلف على

القطاع الخاص ومورد سحت لموظفي الدولة الفاسدين من الاولين والاخرين ، فضلا عن التأخير الكبير في استحال اجازات التصدير التي قد تطول الى الحد الذي يكون فيه محصوله قد تلف ولم يعد صالح للتصدير اذ ان الطماطة كما يسميها أهلنا (روحها قصيرة) ولا تتحمل التأخير وعندها تكون معه الاجازة ليس معه الطماطة يصدرها لأنها تلفت او نضبت فالانتحار كان لديه اجدى ودمه برقبة متخذي القرارات الخاطئة التي اتخذوها اما عن قصد او لانهم اغبياء.

نعم الطماطة غير ممنوعة من التصدير ولكن (عتلة) الموافقة على التصدير بيد وزير الزراعة، وتستخدم الموافقة كمبادرة او مكرمة حيث تعد الموافقة على المباح مكرمة (سبحان الله) ولا احد يستطيع ان يفهمنا، لماذا توضع هذه القيود على التصدير امام المنتج؟، ولابد من استثناءات طويلة وعريضة يحصل عليها من وزارة الزراعة ووزارة التجارة لكي يتمتع بتصدير محصوله، قد ينفد موسم قطاف الطماطة دون ان تستكمل إجراءات إجازة التصدير.

ثانياً : التساؤلات المؤلمة :

- اذا كان الطلب الكلي هو حاصل جمع الطلب المحلي (طلب المقيمين) زائداً التصدير (طلب غير المقيمين) فلماذا الحكومة تقمع طلب غير المقيمين على انتاج المقيمين. من اعطى وزارة الزراعة حق التحكم باستهلاك وإنتاج الرعية؟
- هل تتعمد الحكومات تعطيل آليات السوق وتكبيل عمليات البيع والشراء بين الطالب والعارض بإجراءات ولوائح تدمر قوى الإنتاج؟
- هل توضع عصى القيود والمتطلبات في عجلة آلية السوق من اجل خلق فوائض هنا واختناقات هناك تكون مادة للابتزاز وحتى الرشا والعمولات واخذ الاتاوات؟
- لماذا القيود الإدارية على التصدير للطماطة العراقية؟

- ما الجدوى؟ وما علاقة وزارة الزراعة بفلاح اجتهد وحرث وزرع وأنفق وسهر الليالي والأيام يرعى زرعه هو واسرته وعندما يحين القطاف توضع العراقيل امام تسويق محصوله لطالبيه؟
- بأي حق قانوني او دستوري هذه القيود ودستورنا يؤكد حرية التجارة والمنافسة؟

ثالثا: الاستجابات الحكومية العرجاء:

تجمع الناس عند حادثة الانتحار فحصل هرج ومرج وسب وشتم للحكومات التي تمنع الفقير من العمل والإنتاج وتحقيق عائد بسبب تدخلاتها في آليات السوق فلا هي ترحم ولا تترك الخلق تستدر رحمة الله ، حصلت مظاهرات عارمة في الغالب تكون مصحوبة بأعمال تكسير وتخريب لان الناس مضغوطة حد الانفجار و 90 % من شعب العراق يعانون من مرض (القالون العصبي) وعلى اثر تلك التداعيات اجتمع جهابذة السياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد يسمونه (دستورياً) اقتصاد السوق ، فقرروا اتخاذ قرار بمنع استيراد الطماطة في موسم الطماطة العراقية تحت مسمى (الروزنامة الزراعية) ولا بأس بوجود روزنامة زراعية فهو اجراء معمول به في اغلب دول العالم ، ولكن الخلل في منع الاستيراد ، لان منع الاستيراد هو قرار (اداري) لا يمت الى السياسة الاقتصادية بصلة وخلاف اقتصاد السوق فهو يخلق بؤر احتكارية، فالسياسات الاقتصادية تؤثر في مؤشرات الاقتصاد عن بعد، فبعد استشعار وجود أي نواقص في السوق او وجود تلكؤ في تكيفات السوق تجعله عاجز عن العودة الى حالة الاستقرار يأتي دور السياسات الاقتصادية التدخلية من خلال (رفع او خفض) نسب احدى المتغيرات ، وفي هذه الحالة بدلاً من منع الاستيراد ووضع عتلة (المنع والفتح) للاستيراد بيد وزير الزراعة الذي لا يمكنه ان يكون عالماً بالغيب ليعرف كل التأثيرات الجزئية لقراره الحصيف على كل فرد ، مستهلك كان ام منتج ، ولكنه سيسكون مستأنس حتما بوجود هذه العتلة في يده فهي تعني السلطة والتسلط يحركها للأعلى فيفرح ملايين

المنتفعين ويغضب ملايين المتضررين، ويحركها للأسفل ليفرح الملايين التي كانت غاضبة ويغضب الملايين التي كانت فرحة ، وهو يزهو بين الشتم والتمجيد وربما دون ان يدرك ان تدخلاته مدمرة للاقتصاد فقد ورث وزارة بقوانينها العرجاء وسياقاتها العرجاء وكل ما يفعله هو ان يعزف على نفس الموال ، (وبين حانة ومانة ضاعت لحانا)، فهل علم متخذ القرار كم هي مرونات الطلب والعرض السعرية وكم هي استجابة الناس لكل قرار وكم هي الأعباء او المنافع التي تجنى من قراره واي بيئة متذبذبة خلق بتلك القرارات الجزافية وكم هي التشوهات التي خلقها في جهاز الأسعار واي قدرة ابقاها لدى المستثمرين للوصول الى دراسة حقيقية وموثوقة للسوق لاتخاذ قرارات الاستثمار من عدمها، لقد تشوه كل شيء يا صاحب القرار وربما تعتقد انك تخدم القطاع الزراعي الذي سيبقى يحبو حيث لم تتجاوز مساهمته في GDP سوى 2.8 % عام 2019 (حسب التقرير الاقتصادي لسنة 2019 الصادر في 2021 ، البنك المركزي العراقي ص 77)، وكان بالإمكان بدل المنع والسماح الذهاب الى (رفع او خفض) التعرفة الكمركية المفروضة على المحاصيل الزراعية وفق الروزنامة الزراعية وبذلك نكون قد استخدمنا أدوات اقتصاد السوق دون الحاجة الى خلق بؤر احتكارية وخلق مافيات التهريب لتجتاز موانع معاليك التي تضعها بين الفينة والأخرى.

جاءت ذات السيدة لذات البائع فابلغها ان صندوق الطماطة اصبح (ب5000 دينار) بسبب منع استيراد الطماطة ، لم تبالي كثيرا فالطماطة لازالت رخيصة بحسابات ميزانية الاسرة اذا ما قورنت بسعر امبير الكهرباء من مولدة الحي الاهلية اذ ان الكهرباء الحكومية لا تزورنا سوى اربع ساعات فقط في اليوم ، كانت السيدة ترغب بزيادة الكمية المطلوبة من الطماطة لأنها تخشى من ارتفاعات أخرى في السعر وهي ترغب في التخزين المنزلي لعدم وجود برادات لمستثمرين كافية وعدم وجود معامل معجون كافية وكل الاعتماد على المستورد فعليها ان تتصرف ، منع الاستيراد اقلق السيدة المستهلكة وفي ذات الوقت لم يفرح المنتج للطماطة لان العرض الكلي في الموسم وفير جدا والطلب لأغراض الاستهلاك المنزلي لا يكفي لتصفية السوق وغياب معامل المعجون ومصنعات

الطماطة أي الصناعة التحويلية للطماطة يكبت الطلب المحلي ناهيك عن تعقيدات التصدير ، غير المقيمين من خلف الحدود يتمنون اشباع طلبهم من الطماطة العراقية ولكن تعقيدات التصدير شامخة وتعقيدات التهريب لتجاوزها كبيرة رغم نمو مافيا التهريب وتطور اساليبها، ولا أرى انها مافيا لأنها تمارس حقها الفطري ولكن متخذي القرار ينزعون من الناس فطريتهم من خلال قوانين مقيدة فيصبح مخالفها مافيويا، وبما ان الطلب المحلي لا يستطيع تصفية السوق من محصول الطماطة فان عوائد الطماطة قد تبقى ادنى من كلف الإنتاج او بمستواها رغم منع الاستيراد ، وعليه لن يتحقق ربح يستطيع ان يحفز منتجين جدد للتوسع في الإنتاج ولا حتى يحفز ذات المنتجين للتوسع وادخال التقنيات الحديثة فيبقى هذا النشاط معتلا ، ومع ذلك وزارة الزراعة مشغولة بكتابة التقارير عن منجزاتها وتصور كل حركة وسكنة لتحركات مسؤوليها.

رابعا: جاءت المكرمة ولكنها عرجاء أيضا:

وانا في عام 2021 اجتر تلك الهموم الاقتصادية امام التلفزيون تذكرت زيارة دولة رئيس وزراء العراق في 2008 الى السويد حيث كان اللقاء مع وزير الزراعة السويدي ممتعا، ذكر ان موظفي وزارته 101 موظف فقط ، وانهم يصدرون الاف الاطنان من المحاصيل الزراعية وان وزارته تنسيقية فقط اذ تضع الرؤيا وتستعين بشركات استشارية من القطاع الخاص لوضع خطط استراتيجية تعمم على المزارعين وشركات القطاع الخاص الزراعية للأخذ بها ، وانه ليس لديه (عتلة) منع وسماح لا للاستيراد ولا للتصدير للمنتوجات الزراعية فالفائض يصدر من قبل شركات تصدير هي الأخرى قطاع خاص والنقص يستورد بنفس الطريقة ، بينما نحن في العراق حتى كتابة هذه السطور يعمل في وزارة الزراعة اكثر من 18 الف موظف (الرقم تقريبي لان الوزارة ذاتها محتارة بالعتلة ولا يعرفون كم عدد موظفيهم بالضبط)،يعرقلون التصدير ويتدخلون في الاستيراد ويشوهون المشهد السعري للقطاع ويبرعون بزرع الشكوك والمخاوف في نظر المستثمرون حتى غاب اليقين فغابت الاستثمارات الزراعية.

لمحت عنوانا يمر اسفل الشاشة بان متخذ القرار الزراعي وافق على تصدير 50 الف طن طماطة الى السعودية ، نعم لقد جاءت المكرمة العرجاء ، لماذا عرجاء؟:

- امر عجيب، فسيادته وافق على ماذا ؟، اذا كانت القوانين واللوائح تسمح أصلا بالتصدير؟

- هل وافق على تطبيق القوانين السارية، وهل ممكن ان لا يوافق مثلا ، ويوقف تطبيقها؟
- كيف عرف سيادتك ان الطماطة الفائضة عن الطلب المحلي والتي سمح لها بإشباع طلب اجنبي هي 50 الف طن؟ هل وقف على ثلاجات المنازل وحسب الطماطة، طماطية طماطية واستخرج معدل استهلاك الفرد العراقي من الطماطة وضربه باجمالي الطماطيات المتاحة في لحظة زمنية معينة ثم طرح الناتج من اجمالي الطماطيات فتبين وجود 50 الف طن فائض في العرض المحلي عن الطلب المحلي فوافق على تصديره ؟.
- كم استغرق هذا الاحتساب وكم برنامج حاسوب استخدم وكم نسبة الخطأ ودرجة الموثوقية؟.
- لماذا سيادته (مدوخ) راسه بكل هذه المعادلات ولا يترك التصحيح لقوى السوق؟، ويريح ويستريح ، لماذا يوقف قوى السوق ويريد ان يحل بقراراته الخاطئة محلها ؟.
- طيب، كيف علم سيادته ان منتج الطماطة راغب بتصديرها الى السعودية وليس الى موزنبيق مثلا؟.
- قد يقول انها دولة محاذية، جيد هذا يدخل في الحسابات الاقتصادية وفي كلف التصدير ولكن من اين عرف تلك الحسابات؟.
- فلربما يكون سعر الطماطة في موزنبيق يغطي فرق تكاليف النقل مقارنة بالسعودية وزيادة فيكون التصدير لموزنبيق اجدى، كيف احصى كل تلك البيانات واجرى كل تلك المقارنات مع وجود 190 دولة في العالم يمكن ان تستورد الطماطة من العراق؟ لا أدري هل كشف عنه الغطاء مثلا؟
- طيب، المستثمرين المحليين والأجانب الراغبين بالدخول والاستثمار في مجال الطماطة العراقي كيف سيعولون على موافقتك على التصدير هذه، هل هي مشروطة بمدة محددة وبكمية معينة وهل تخص وضع المظاهرات المصاحبة لحادثة الانتحار؟،ام مفتوحة ؟، ام هي محصورة في دولة بعينها ام قد تشمل دول أخرى ، هل تتكرر سنويا ؟.
- طيب، عندما تنتهي مدة الحكومة التي اختارتك صاحب قرار في القطاع الزراعي هل الحكومات القادمة ستاتي بقائد فذ يحمل نفس رغباتك، وهل بوصلته تتجه لنفس الدولة

ام لدولة أخرى يصدر لها؟، ماذا لو كانت الدولة التي يختارها سيادته لا تستورد طماطة اصلا؟،وامام كل هذه التساؤلات يتوقف المستثمرين عن الولوج الى هذا القطاع حتى لو صار صندوق الطماطة ب 50 الف دينار، وبذلك نكون قد اوقفنا مهمة جهاز الأسعار في تحديد الفرص المربحة وجذب المنتجين.

- لماذا ؟ لان السياسات الاقتصادية الكلية ليست راسخة وانما هي متذبذبة ومزاجية ومبتورة و تتدخل في السوق جزافا وتخرج منه جزافا دون ضابط ولا منطق ، وليس لديهم استعداد للكف عن التدخل في آليات السوق.

خامسا: السيدة تتسوق مجددا:

عادت السيدة الى السوق فوجدت ان صندوق الطماطة اصبح ب (10000 دينار) ولمح البائع الاستغراب على محياها فبادرها قائلاً لقد قرر صاحب القرار تصدير الطاطة الى السعودية ، نعم ، سيادتك في هذا القرار اغضبت السيدة المستهلكة ولكن افرحت المنتج وسوف يجني بعض الأرباح ، نعم مصلحة الاقتصاد تقتضي ان يربح المنتج وعندما تسحب تدخلاتك من السوق فان المنافسة كفيلة بتحقيق (سعر التوازن) بين العرض والطلب مثلما تكون اوتوماتيكية السوق كفيلة بالتوزيع العادل للأفراح والاحزان بين المستهلكين والمنتجين وتوفر على نفسك عناء الاجتهاد في مواطن اللااجتهاد مثلما توفر على نفسك شتائم المتضررين وتزلف المنتفعين فالسوق سيكون عادل في الوصول الى السعر الذي يحتوي كل متغيرات كلف الإنتاج وجهد المنتجين ومخاطرهم وسهرهم ويحتوي ايضاً متغيرات حجم الرغبات في استهلاك البضائع وحجم الاشباع المرغوب والمنفعة المتحققة وغيرها، والشكل في ادناه يوضح كيف تتجاذب قوى العرض والطلب للوصول الى سعر التوازن.

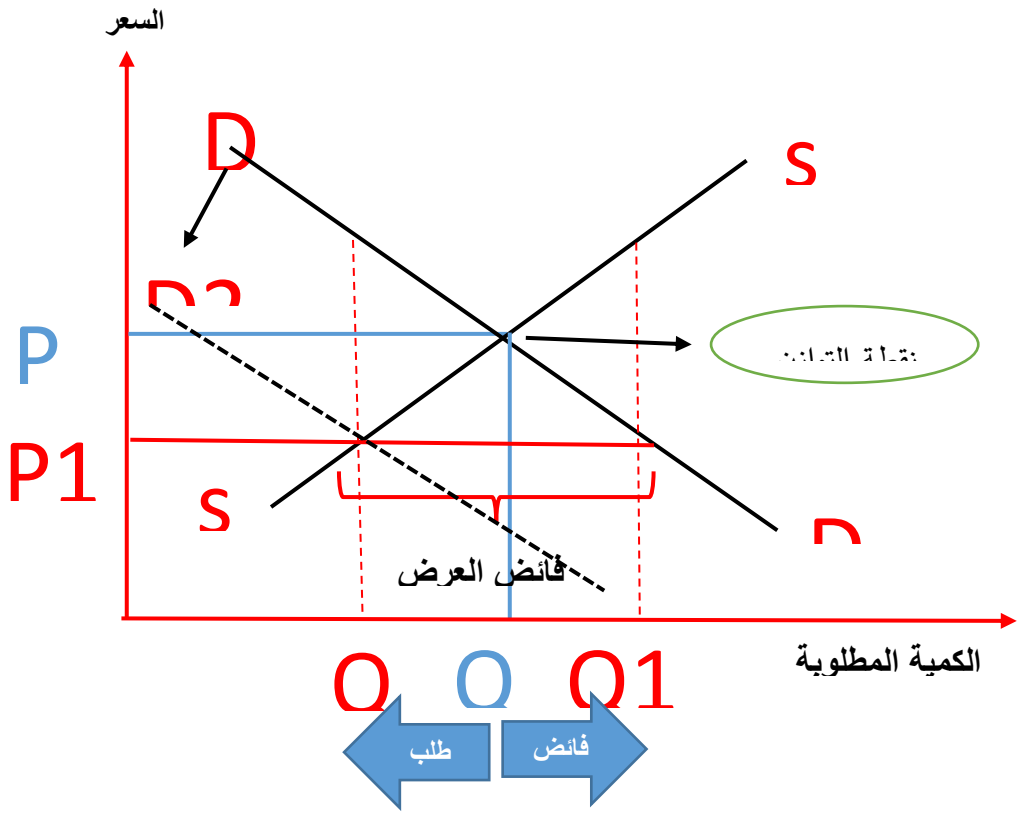

عندما تتدخل الحكومة بالسوق وتعرقل آلياته من العمل بسلاسة بسبب قمع جزء من الطلب الكلي وهو (الطلب الخارجي) فقد يحصل سعر أدنى من سعر التوازن لمحصول الطماطة، فينتقل منحنى الطلب من D1 الى D2 ليتقاطع مع منحى العرض S عند مستوى سعر P1 والمساحة بينهما هو الطلب الخارجي المقيد بأجراء حكومي خاطئ فيحبس الطلب عند Q2 وبما ان العرض عند Q1 ويظهر فائض العرض الناجم عن قمع الطلب مما يجعل السعر غير

مجـزي ،عنـدها (تظهـر السـوق السـوداء) والتهريـب يكـون مـن الـداخل للخـارج ولـو كانـت لـدينا حريـة تجـارة والحكومـة غـير متدخلـة سـلبا فانـه سـيعود حتمـا بفضـل قـوى السـوق الى سـعر التـوازن P ولا يـبقى عنـد P1 ولأنـه يصـعب السـيطرة عـلى الحـدود والتهريـب وتوضـع عراقيـل إداريـة اكـبر لمنـع التهريـب فتنمـو طبقـة مـن المافيا والوسطاء تعتاش على هوامش فرق الأسعار ومنافذ التلاعب والفساد.

كـان موسـم الطماطـة عـلى وشـك الانتهـاء وكانـت كميـات العـرض تتنـاقص تـدريجياً وكانـت موافقـة التصـدير محـددة (بكميـة وبمـدة وبدولـة) فمـاذا لـو كانـت الحريـة الاقتصـادية هي السـائدة وكـل منـتج حـر في تسـويق انتاجـه لمـن يـدفع اكـثر (محليـا او خارجيـا) لكـان قطـاع الطماطـة في العـراق اليـوم في اوج ازدهـاره ولكانـت الصـناعة التحويليـة وخاصـة الصـناعات الغذائيـة تمثـل النشـاط المـترابط بحثـوث اماميـة وخلفيـة مـع زراعـة الطماطـة، وتكـون كفيلـة بوضـع العـراق بموقـع متميـز ضـمن سلسـلة القيمـة المضـافة عالميـاً. ولان موافقـة التصـدير كانـت متـأخرة ومحـدودة فقـد تبـين انهـا اسـتغلت مـن المهـربين لإدخـال طماطـة ارخـص مـن ايـران وتصـديرها الى السـعودية، فالاقتصـاد غـير الرسـمي لابـد ان يكـون موجـوداً وينتفـع مـن القـرارات الحكوميـة الرسـمية الخاطئـة ويعتـاش عليهـا، وقـد تكـون تلـك القـرارات الخاطئـة مقصـودة مـن الجهـات المنتفعـة بشـكل غـير الرسـمي وخاصـة بعض الأحزاب العايشة على (المعثرات) كما القطط السائبة.

(*) مستشار اقتصادي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 19 آب 2021

Iraqi Economists Network | شبكة الاقتصاديين العراقيين